محلك سر

أستاذة فاطمة

د.نرمين يوسف الحوطي
Nermin_alhoti@hotmail.com

سطورنا اليوم ليست بكلمات تبحر حروفها في فيلم الأستاذة فاطمة، وهو إحدى روائع السينما المصرية، والذي عرض عام 1952م وقام بتأليفه الأستاذ علي الزرقاني، رحمه الله، وقام بإخراجه فطين عبدالوهاب، رحمه الله، وقامت بدور الأستاذة فاطمة سيدة الشاشة العربية الراحلة فاتن حمامة.. ومن هذا وذاك تبقى إضاءتنا اليوم «المرأة» وقوتها وتحديها للوصول إلى ما تريد.

تتكرر الفاطمات وتتغير الظروف المحيطة بكل شخصية سواء في الحقيقة أو ما نقرأه أو نسمعه أو نشاهده عبر وسائل الإعلام، فكل قصة هي «المرأة» ورحلة تتكلل بالكفاح من أجل النجاح، تلك هي إضاءتنا اليوم.

كانت بالأمس تلميذة من إحدى تلميذاتي، واليوم أصبحت زميلة لي بعد حصولها على شهادة الدكتوراه، أ.فاطمة العطار منذ أول محاضرة لها عندي في سنة ثانية نقد وأدب مسرحي أعطت لي انطباع الطالبة المحترمة الهادئة وعلى الرغم من هدوئها إلا أنها كانت ملتزمة ودؤوبة وشغوفة بالحصول على المعلومة والبحث في مكنون تلك المعلومة، ورغم أن الاقتراب بيننا كان مجرد علاقة دكتورة بتلميذة إلا أنه مع مرور السنوات وأثناء الدراسة عرفت عنها الكثير فهي قبل أن تكون طالبة فهي زوجة وأم لخمسة أولاد، ورغم أنها تمتلك كل شيء إلا أنها تريد استكمال دراستها خاصة دراسة النقد لعشقها المسرح.. ومن هذا وذاك أكملت دراستها وبتفوق من دون أن تنقص من واجباتها سواء كانت أما أو زوجة أو طالبة.

أ.فاطمة العطار حياتها وقصتها كانت تذكرتني على الدوام بوالدتي د.فوزية مكاوي، رحمها الله، وكيف كانت تثابر من أجل الوصول الى هدفها وكيف كافحت وأعطت لكل ذي حقه، إلى أن أصبحت دكتورة.. وها هي فاطمة (العمر الطويل لها) تعيد قصة كفاح امرأة من أجل الوصول إلى هدفها والارتقاء بذاتها إلى أن حصلت على شهادة «الدكتوراه» لتكون تلك الشهادة والدرجة ما هي إلا بداية لطريق جديد في حياتها العلمية والعملية.

● **مسك الختام:** قد تكون سطورنا حالة خاصة، وعلى الرغم من خصوصيتها إلا أن الحياة التي نعيشها نعم تتكرر فيها القصص لكن الأساس واحد «الكفاح من أجل النجاح».. ألف مبروك يا أستاذة فاطمة.

عالم الآراء

ردع الفساد

د.سامر أبو رمان

هناك عدة أدوات لمعرفة الفساد وتعزيز الرقابة الداخلية والحوكمة في مختلف القطاعات، العام والخاص والقطاع الثالث غير الربحي، ومن ضمنها صناديق الشكاوى، ومنهجيات الإفصاح في مراكز الاتصال، والعميل الخفي.

لكن هناك من الأدوات ما يمكن استخدامها بشكل أكثر ردعا، ومنها أن تعرف ما أشكال الفساد، وهو ما يتطلب أن تكون هناك أداة للسؤال عن الفساد من مختلف المعنيين به، في بعض الأحيان قد يكون متلقي الخدمة هو المعني ويكشف لك أنماطا من الفساد، وأحيانا أخرى قد يكون المعني مقدم الخدمة، أو الأقران، أو المختصين، أو عامة الناس، وفي بعض الأحيان قد يكون المعني أناسا لا تتوقعهم وعادة لا يهتم الآخرون بآرائهم، وهذا بدوره يتطلب تعدد الأدوات المستخدمة لمعرفة الفساد، مع الحذر من ظلم الآخرين في هذا الإطار والتعامل مع تعدد الأدوات باحترافية وربما حتى الذكاء الاصطناعي!

والشاهد هنا أنك لا تنتظر التغيير، بل تردع الفساد وتعزز الرقابة، وأنت بهذا الأسلوب ستكتشف معلومات كيفية عن أدوات الفساد، وأذكر هنا أنني كنت ضمن فريق بحثي يتولى دراسة تتعلق بالرشوة والفساد، ووجدنا خلال البحث طرقا وأدوات وعرفنا معلومات عن الفساد لم نكن نتوقعها، والتي لم نكن لنكتشفها لولا اتباعنا لنمط معين في التعرف على الفساد.

وفي الإطار الرسمي، أنشأت دول عديدة هيئات للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد اعتمدت هذه على ردع الفساد بالطلب، والذي اتخذ بدوره صورا عديدة، اتخذ بعضها طابع الترغيب أو الترهيب، انطلاقا من أن دور الأفراد أساسي وفاعل في محاربة الفساد، فهم الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الدوائر الحكومية وما تقدمه من خدمات، مما يجعلهم الأكثر قدرة على كشف مواطن الفساد والإبلاغ عنه.

وتم تأطير دور الفرد قانونيا، كما هو الحال في المادتين (20، 37) من قانون هيئة مكافحة الفساد والإقرار بالذمة المالية في الكويت، واللتين اعتبرتا التبليغ عن وقائع الفساد واجبا، وليس مجرد حق، للمواطن، مع اعتباره متواطئا في الجرم إن امتنع عن الإبلاغ، ووفرت للمواطنين طرقا عديدة للإبلاغ، عبر نماذج إلكترونية أو مقابلات شخصية، تتضمن قيام المبلغ بتضمين معلومات للاتصال به.

ومن ناحية أخرى، أكدت القوانين على معاملة البلاغات والشهادات بمنتهى الاهتمام والحرص والسرية، وفرضت وسائل حماية عديدة للمبلغ مع تقديم البلاغ أو طلب الإدلاء بالمعلومات وبعد ذلك، مثل إخفاء هوية المبلغ، وتوفير الحراسة الأمنية له في حال تعرضه لخطر محدق، وتأمين حضوره جلسات المحاكمة، وتغيير محل الإقامة أو محل العمل أو كليهما، مؤقتا أو دائما مع توفير بدائل مناسبة، وتغيير أرقام الهواتف الخاصة أو مراقبتها بناء على طلب من صاحبها، وتوفير رقم هاتف للطوارئ لتلقي استغاثة ممن تشملهم الحماية من أي اعتداء أو تهديد محتمل، مع إتاحة المجال للمبلغ لاختيار الوسيلة أو التطبيق للإدلاء بأقواله بشكل يكفل سريته وسلامته.

كما أبطل القانون أي إجراء ضد المبلغ، بسبب دوره في مكافحة الفساد، يغير من مركزه القانوني أو الإداري أو ينتقص من حقوقه أو يحرمه منها أو يشوه مكانته أو سمعته أو أي تدابير أو إجراءات أخرى سلبية، مع الجزاء التأديبي لمن اتخذ مثل هذا الإجراء، والالتزام بتعويض المبلغ عن أي ضرر جسدي يلحقه بسبب بلاغه.

ووصلت بعض ممارسات الأجهزة الرسمية في إلحاحها على المواطن للقيام بدوره، إلى مخاطبته عبر الرسائل القصيرة sms بالتبليغ عن الفساد، في إجراء مبطن للردع، يشمل كل من يستقبلون الرسائل، ولا يقتصر فقط على الفاسدين أو المبلغين عنهم حتى إلى الإعلان بتوفير حوافز مالية للمبلغين عقب قيامهم بالتبليغ عن وقائع الفساد وهو ما يحتاج لنقاش آخر!

قضية ورأي

هل يتغير المشهد السياسي؟!

د.عادل إبراهيم الإبراهيم
libraheem@hotmail.com

بعودة النواب السابقين وعدد من المغردين من الخارج إلى أرض الوطن الغالي بعد صدور العفو الأميري الخاص لهم، يتساءل كثير من المواطنين: هل يتغير المشهد السياسي على الساحة المحلية خلال الفترة المقبلة؟ من الواقع والتصريحات التي أدلى بها النواب السابقون والحاليون فإن قضايا الفساد ستكون هي الغالبة ونبرة عالية تجاه السلطة التنفيذية مما ينبئ بأن الوضع السياسي لن يكون هادئا ما لم يكن هناك التزام بمواد الدستور، وأي تجاوز ستكون لنواب المعارضة في المجلس أصوات مؤيدة لهم من خارج المجلس تدعم موقفهم من النواب العائدين الذين سيكون لهم دور رئيسي في النقد والتوجيه مما يضع السلطة التنفيذية في موقف المدافع أمام رموز المعارضة.

من هنا فإن دور النواب السابقين سيكون مؤثرا على الساحة السياسية إن لم تقرأ السلطة التنفيذية أن الوضع الحالي يختلف عن الوضع السابق! كما أن على نواب الأغلبية في المجلس بعد انتهاء ورقة العفو أن يكون لهم دور في قضايا المجتمع والالتفاف مع الكتل النيابية الأخرى في تبني مقترحاتهم وتمريرها مما يدعم موقف نواب المعارضة في الساحة المحلية.

ونأمل من السلطتين التشريعية والتنفيذية العمل الجاد لما فيه مصلحة الوطن، كما نأمل من النواب السابقين العائدين قراءة المرحلة الحالية وتدارك الأخطاء السابقة والعمل على التوجيه السليم والابتعاد عن النبرة الحادة في النقد التي لا تؤدي إلا إلى الانقسام ومقارعة الحجة بالحجة وتبيان الحقائق لقضايا حقيقية وليس مجرد سرد أقاويل تثير الشارع الذي ثبت أن إثارته لا تؤدي إلا إلى الانقسام ولا يوصل إلى أي نتيجة ولنا في المواقف السابقة خير مثال.

إذن النقد البناء والنصح الهادئ هو الذي يؤدي إلى الصالح العام، وهذا ما نتمناه من النواب الحاليين والسابقين العائدين أن يعوا في تصريحاتهم أن المرحلة القادمة وما فيها من استحقاقات ورؤى تختلف عن السابق، كما نأمل من الحكومة أن تعي ذلك أيضا لكي يعمل الجميع لما فيه الصالح العام.

حديث الساعة

لن ننساكم

اللواء الركن م.مساعد خزام الحمدان
Mosaed66@hotmail.com

الشهادة في سبيل الله لها مكانة عالية، وغاية نبيلة سامية، يصطفي الله من يشاء لها من عباده، والشهيد يصنع مجد الأمم ويحلق بالأوطان إلى أعلى القمم.

فالشهداء رمز الوطنية وعنوان المجد والتضحية، فبدمائهم تبنى الأوطان، وبطولاتهم لا يحصرها قلم ولا يصفها لسان.

بالأمس القريب شيعت الكويت كوكبة من شهدائها الأبطال، الذين قضوا دفاعا عن وطنهم، فكانوا الأسطورة الخالدة بعزم وإقدام، وتحد وإلهام، في مواجهة قوى البغي والإجرام.

فاندفاعهم كان كالصاعقة في تأدية الواجب، ولم يقبلوا الهزيمة مهما كانت إمكانيات الباطل، «فمن يقدم نفسه فداء يخيف الأعداء»، وأحسن الشاعر عبدالرحيم محمود عندما قال:

لعمرك هذا ممات الرجال *** ومن رام موتا شريفا فذا

والشهيد بطل يقف على قمة جبل التضحيات، لامعا متألقا مزهوا بمجده، وهو نموذج ومثل لا يرقى إليه أحد، وبطل يتردد صدى صوته يوما بعد يوم في سجلات الشرف والتضحية والمجد.

فطوبى لأبناء هذا الوطن الأبرار، الذين التحقوا بركب الشهداء الأخيار، حيث جاء عن المصطفى المختار ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد» رواه أبو داود.

ونختم «زاويتنا» بحكمة مؤثرة لعمر المختار الملقب بشيخ المجاهدين «كن عزيزا وإياك أن تنحني، فربما لا تأتيك الفرصة كي ترفع رأسك مرة أخرى».. ودمتم ودام الوطن.

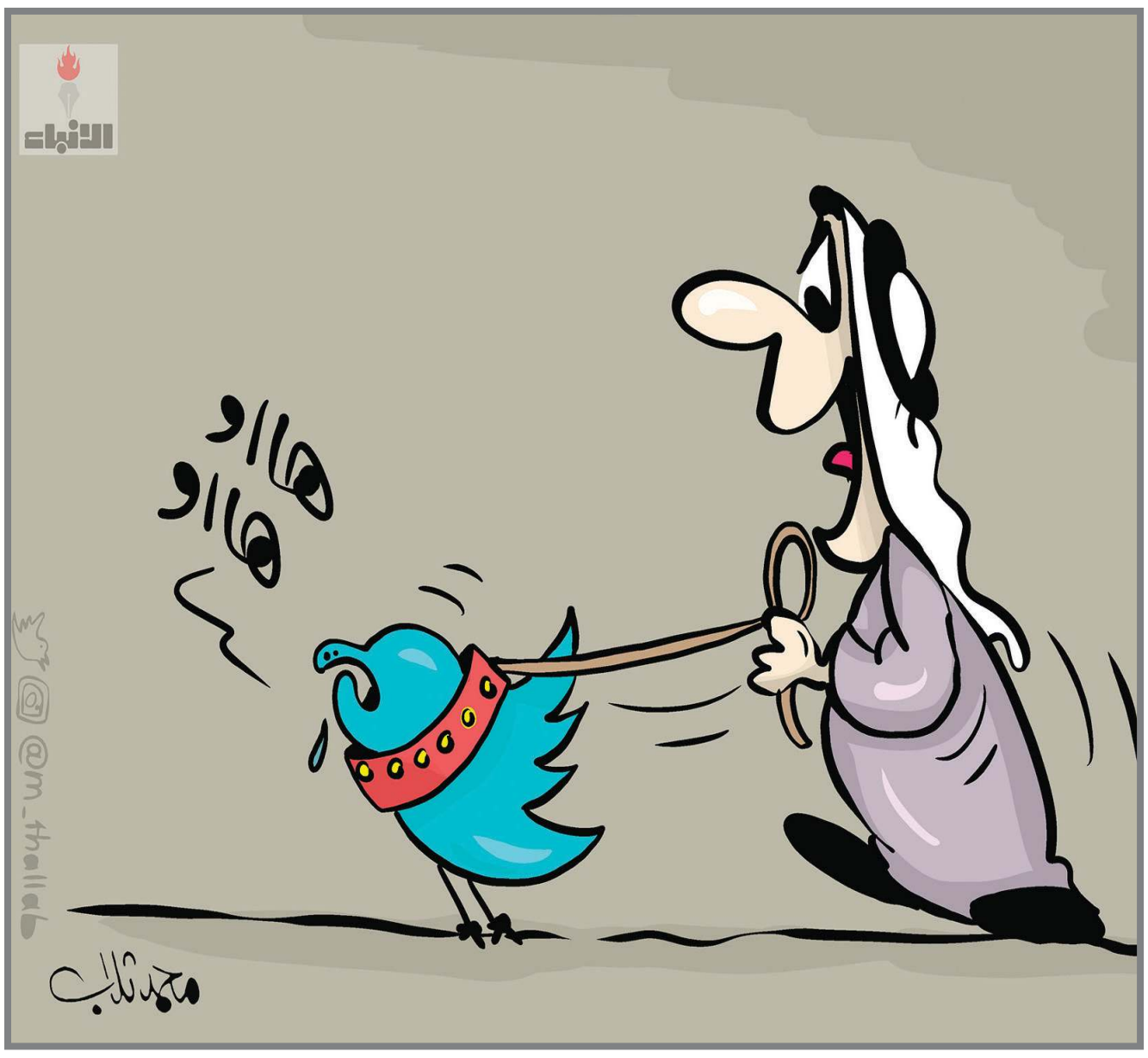

مركز رياض

اختلاف لا خلاف

رياض الصانع

تشهد البلاد من زمن بعيد خلافات كبيرة متغيرة ومتجددة ما بين الشعب وممثليهم والنشطاء السياسيين والمجتهدين والساعين حول مفهوم الحرية والديمقراطية وتفسير النصوص والقواعد الدستورية، وأثر هذا في كيفية إدارة الدولة وطريقة توزيع المناصب والمكاسب وما ترتب عليه من انتشار للفساد والتفنن في الجريمة للحصول على المال والمنافع من الدولة سواء بالطريق المباشر كالاختلاسات والسرقات أو غير المباشر مثل العمولات والمعاملات والتزويرات.. الخ.

والوصول إلى مثل هذه المآرب والجرائم لا يتأتى إلا من خلال خلق خلاف وخلافات مختلفة وفرض للرأي وتحجيم لآراء الآخرين بل وعدم إعطائهم فرصة لشرح وتوضيح موقفهم من خلال تحويل النقاش من واقعة محل بحث إلى عصبية قبلية أو فئوية أو شخصية أو طعن بالأنساب وافتراء وكذب وتلفيق التهم بلا دليل ودون أي مراعاة لأي رقيب، بل تغليف الباطل بكساء الحق حتى ينطلي على البسطاء.. مستخدمين الفنون الإعلامية والتأثيرات المختلفة في الإثارة وشل حركة عمل الدولة.. وخلق بالونة خلافات تشغل مؤسسات الدولة وأفرادها.. ليستطيعوا بعدها هم أو غيرهم مع وجود هذه الأجواء تحقيق مآرب شخصية ومكاسب مادية أو معنوية على حساب الدولة والشعب.

اليوم وبعد «العفو الكريم» والدعوة الطيبة من والد الجميع صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وتوحيد الجهود والصفوف بما يعود بالخير والمنفعة على البلاد والعباد، ووصول الإخوة السياسيين من غربتهم إلى أهلهم وذويهم سالمين غانمين وبداية تشكيل حكومة جديدة ورأي وأمل كبير لكويت المستقبل، أتمنى من الجميع ألا يكون الخلاف لشغل كرسي أو نيل شهرة، أو لجني مكاسب، وإنما المطلوب الخلاف الصحي الذي تتوسع به المدارك وتتلاقى فيه الأفكار وتزداد الخبرة بالحياة، فالخلاف الطيب هو أساس تطور البشر والطبيعة، فلولا غياب الشمس لما حضر القمر، ولا تبدلت الأيام وظهرت العبر، إنها حكمة الله اسمها القدر.

وآخر دعوانا «اللهم وحد على الحق كلمتنا واجمع شتات أمتنا».

مكتوب

الشاعر الذي قتله شعره

حمد بدر الأذينة

حين نقرأ عنوان المقال فللوهلة الأولى نعلم أن هذه العبارة تشير الى المتنبي، ويكاد يكون الشاعر الوحيد الذي قتل بسبب أبيات قصيدته.

ولكن ماذا لو عملنا بعض التعديل على تلك العبارة لتصبح «الرجل الذي قتله ظنه»!.

قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»، فكم من ظان قتله ظنه ووساوسه التي أتلفت أخلاقه ونفسه وعلاقاته، الظن هدم أسرا، وفرق شملا، وأثقل كاهل أهله بالذنوب والمشاكل، فقط لأن صاحبه لم يحسن ظنه بغيره، أحيانا ترى تصرفات تصدر من البعض فتفسر هذه التصرفات التفسير الذي يتماشى مع هواك ولو أنك اجتهدت فقط في أن تضع نفسك في موقفه فلن تشعر إلا وأنت تضع أكثر من عذر لنفسك، ولكن هل نصل إلى مرحلة أن نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب الغير!

في السنوات الأخيرة أعتقد أن الجميع لاحظ أن النفوس تغيرت بين المجتمع، وأصبح طغيان السلبية متفشيا بين مجتمعنا، وكثرت الأقاويل والإشاعات من خلال آفة وسائل التواصل الاجتماعي في إطار حرية الرأي، وجزء كبير من هذه المشكلات يقع على عاتق (الظن).

إن حرية الرأي في المجتمع تجاوزت حدها بشكل كبير حتى بدأت منصات التواصل الاجتماعي تكون حلبة مصارعة من خلال التراشق بالتغريدات أو التعليقات، إلى أن انتقلنا إلى مصطلح جديد أسموه «التنمر»، وهي صفة تطلق على من يهاجم شخص آخر، أو أن يكون شخص هو محور الانتقاد فيخرج فريق الدفاع بعبارة «تنمر»، وهنا يفقد (إحسان الظن).

في السابق كنا نعرف كلمة «الهبة» وهي كلمة محلية تعني التوجه لذوق معين سواء كان لباس أو أطعمة أو شيء معين، وفي الوقت الحالي أصبحت «الهبة» عادة أو تصرفا، وكلها تنصب في قالب واحد وهو وسائل التواصل الاجتماعي، بغض النظر عن هذا التوجه إن كان سلبيا أم إيجابيا، ولكن برأيي لم أرى «هبة» إيجابية واحدة، وإن وجدت فستكون رياء مع الأسف وغطاءها (إحسان الظن) ويبدو أن حتى إحسان الظن طاله التشويه.

باختصار، لو أحسن الظن لصلح حالنا، ولو اجتمعنا على طاولة واحدة وكان التفاهم أو الانتقاد البناء الهادئ هو لغة الحوار لارتقينا إلى أعلى مستويات الحوار.

هندس

م.طارق جمال الدرباس
@Al _ Derbass
Tariq@Al_Derbass.com

10 سنوات ومليارات المناقصات!

هل تعلم حكومتنا الرشيدة ومجلس أمتنا الموقر ان فترة 10 سنوات هي مدة دورة حياة أي مشروع إنشائي حكومي في الكويت، منذ أن تبدأ الفكرة حتى تاريخ الإنجاز الفعلي للمشروع والتسلم الابتدائي له، شاملة مرحلة التصميم والتنفيذ؟!

قد يصدمك ذلك ولكن هذه هي الحقيقة المرة على أرض الواقع، ودورة الحياة الطبيعية لأي مشروع حتى ينجز في موعده دون تأخير.

بمعنى أن الوزير الذي يبدأ المشروع يفتتحه خامس وزير، على اعتبار أن مدة عمر الوزير سنتان، والوكيل الثالث على اعتبار أن مرسوم الوكيل 4 سنوات.

وقد تطرقت في مقال سابق لي بعنوان «الدورة المستندية كالسلحفاة» الى أحد عوامل ذلك التأخير.

وهناك أسباب منها ازدحام وأثقال مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بمناقشة وترسية كم كبير من المناقصات لجميع الجهات الحكومية.

واقع الحال يجتمع مجلس الإدارة لدراسة المناقصات التي تطرح بمئات الملايين، ونفس مجلس الإدارة يناقش المناقصات التي لا تقل عن 75 ألف دينار ولجميع الجهات الحكومية، مما يسبب إجهادا وتشتيتا لجهود الجهاز، وتأخيرا في إنهاء سيل المناقصات والممارسات لدى الجهات الحكومية.

وعليه فالمطلوب ممن يهمه الأمر أن يتم تقديم دراسة لتعديل تشريعي بإنشاء لجان فرعية لمجلس الإدارة، أو بتشكيل لجان للمناقصات في كل جهة حكومية للمناقصات التي هي بقيمة 5 ملايين دينار فأقل.

وأدعو الحكومة ومجلس الأمة لدراسة مقترحات في شأن تعديل قانون الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وذلك لتسريع عجلة دوران المشاريع الحكومية.

وهذا المقترح ليس ببدعة جديدة ولكنه النظام المعمول به في القطاع النفطي، والذي كان معمولا به في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، من خلال لجنة مركزية برئاسة نائب رئيس الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

فهناك العديد من الأفكار التي يجب أن تدرس وتقدم لتوفير الوقت والجهد، فالوقت هو التحدي الحقيقي الذي أمامنا.

أتمنى أن تراجع أساليب إقرار وتنفيذ المشاريع لدينا ونستفيد من تجارب الدول المحيطة، كي نعيد أمجاد الكويت من جديد.

رائعون نحن في الأفكار ولكننا سيئون في التنفيذ بسبب العوائق التي تكلفنا 10 سنوات ومئات الملايين والمليارات.

بروكاست

م.أحمد عمر بالحمر

طقم كامل

عجيبة تلك الاختبارات التي تأتينا في الحياة، من مواقف ووخزات وأحيانا صفعات خصوصا ممن كنا نظن أنهم مقربون، والأعجب أنها تأتي على هيئة طقم كامل «set».

تظن أنه اختبار أو امتحان لشخص واحد فقط، وبمجرد بدئه في حل ذلك الامتحان نجد نفس الورقة قد باشرت في حلها مجموعة أخرى، تجمعت في القاعة نفسها من دون دعوة، لا أهلا ولا سهلا.

لم لا، وما المانع؟ الأسئلة نفسها، التوقيت نفسه وفي القاعة نفسها، لكن عوضا عن نتيجة واحدة تأتيك دفعة من أوراق الإجابات. تقف في منتصف الفصل، تقول: ضعوا الأقلام، اقلبوا الورقة، انتهى الوقت.

تجمع الأوراق، وأحيانا لا تحتاج إلى جمعها. تمكث في تصحيح الإجابات لتصل إلى تلك النتيجة، لم يكونوا هم الهدف منذ البداية بذلك الاختيار، لكن جاؤوا بأنفسهم إلي ليخوضوا اختباري.

رغم قسوة النتائج إلا أنني كنت سعيدا بمعرفة حقيقتهم، صورهم الطبيعية والحقيقية، صور خالية من التكلف أو التصنع، وبكل صراحة أقولها لم تكن تعنيني نتائجهم «البقية».

كل ما كان يهمني نتيجة واحدة فقط لأحدهم، والذي صدمتني إجاباته لأسئلتي، كنت أعيد توزيع الدرجات بعد تصحيحي كل سؤال، فحين تأتي الإجابة خاطئة وأحيانا صادمة أعطيها وزنا صغيرا، وأحول الوزن الأكبر للسؤال الذي يليه، لكن باءت محاولاتي بالفشل، لأنه فشل وبجدارة.